

8 March 2006
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة الدورة الخمسون

٢٧ شباط/فبراير - ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦
بند جدول الأعمال ٣ (ج) '٢'

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي
والعشرين": تنفيذ الأهداف الإستراتيجية
والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام
الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات:
مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في عمليات
صنع القرار على جميع المستويات

حلقة نقاش بشأن مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات

موجز مقدم من الميسرة: سيلفيا سابو (هنغاريا)

١ - عقدت لجنة وضع المرأة في دورتها الخمسين، في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦، حلقة
نقاش بشأن مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في عمليات صنع القرار على جميع
المستويات. وشارك في الحلقة كل من: نسرين برواري، وزيرة البلديات والأشغال العامة،
العراق؛ وفيدا كانوبين، أستاذة ورئيسة قسم السياسات الاجتماعية في جامعة ميكلوس
روميريس، ليتوانيا؛ وأندرز جونسون، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي؛ وفرانسواز
غاسبار، خبيرة في اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وكبيرة المحاضرين في كلية
الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية في باريس؛ وإيمي مازو، الأستاذة بقسم العلوم السياسية



في جامعة ولاية واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، وعضو في فريق الخبراء الذي دعت شعبة النهوض بالمرأة إلى اجتماعه في أديس أبابا، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

٢ - ومشاركة المرأة في عمليات صنع القرار شرط لازم لإعمال ما لها من حقوق الإنسان إعمالاً تاماً. والتوصل إلى تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في المشاركة في صنع القرار على كافة المستويات وفي شتى مجالات الحياة العامة، بما في ذلك المشاركة في الشؤون السياسية والاقتصاد والقضاء ووسائل الإعلام، إنما هو قضية عدالة وديمقراطية. فلا مجال للحديث عن الحكم الديمقراطي في مجتمعات يكون نصف السكان فيها مستبعداً من دوائر صنع القرار أو مهمشاً فيها. والمساواة بين المرأة والرجل في المشاركة في صنع القرار شرط لازم لتحقيق التنمية المستدامة والسلام.

٣ - وأقر المشاركون بالدور الحاسم للصكوك الدولية في تعزيز مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار على كافة المستويات، ولا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. واعتمدت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة توصيات عامة بشأن مشاركة المرأة في صنع القرار في الحياة العامة، بما في ذلك في الجهازين الإداري والدبلوماسي.

٤ - وأبرزت أهمية قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن الذي عرض لدور المرأة في منع الصراعات وحسمها وفي بناء السلام. وأكد المشاركون ضرورة مشاركة المرأة على قدم المساواة في صنع القرار في سائر الجهود الرامية إلى صون السلام والأمن وتعزيزهما.

٥ - وأوضح المشاركون أن عمليات صنع القرار تجري في سياقات جد مختلفة تشمل الهيئات العامة مثل البرلمانات والحكومات الوطنية والمحلية والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية العالمية، والحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والنقابات العمالية ومؤسسات القطاع الخاص. وتبادلوا المعلومات عن أفضل الممارسات والدروس المستفادة في مجال تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار، وشمل ذلك أمثلة من البرامج التعليمية والتدريبية والحملات العامة الموجهة إلى نشر الوعي بأهمية دور المرأة في صنع القرار على كافة المستويات.

٦ - وقد تحقق تقدم في السعي إلى زيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة في العقود الماضية رغم أن خطوات التغيير جاءت متباطئة ومتفاوتة. فقد حدثت على سبيل المثال زيادة عامة في نسبة النائبات البرلمانيات، حيث ارتفعت هذه النسبة، كما لوحظ، من ١١,٣ في المائة في

عام ١٩٩٥ إلى ١٦,٣ في المائة في مطلع عام ٢٠٠٦. وتوصل ٢٠ بلدا إلى بناء ما يعرف بالكتلة الحاسمة لتمثيل المرأة، أي ٣٠ في المائة من عدد النواب البرلمانيين. وتشهد الإحصاءات المتاحة باستمرار الفجوة القائمة بين الإطار القانوني، الذي ينص في معظم البلدان على المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل، وبين تنفيذ السياسات الموجهة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين على أرض الواقع.

٧ - ونوقش التأثير الإيجابي لزيادة مشاركة المرأة في صنع القرار على الصعيد المحلي. ويمكن لمشاركة المرأة على هذا المستوى أن تساهم في القضاء على الأفكار النمطية عن دور المرأة في المجتمع.

٨ - وأكد المشاركون الحاجة إلى مراعاة الصلة الوثيقة بين التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة. ويمكن توسيع أبواب الفرص الاقتصادية أمام المرأة بتوسيع دائرة مشاركتها في صنع القرارات السياسية. ويمكن للنهوض بالوضع الاقتصادي للمرأة أن يهيئ أوضاعا أفضل تتيح مشاركة المرأة بصورة فعالة في صنع القرار. وفتح أبواب التعليم وسوق العمل والخدمات الصحية أمام المرأة شرط أساسي مسبق لمشاركة المرأة في صنع القرار.

٩ - وتتفاوت مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية من منطقة إلى أخرى. فالتمييز، الأفقي منه أو الرأسّي، لا يزال قائما في سوق العمل، حيث لا تزال المرأة تشغل وظائف عند المستوى الأدنى من السلم الوظيفي، ويغلب أن يتركز عملها في قطاعات معينة وتهمش في قطاعات أخرى، مما يؤدي إلى وجود تفاوت في الأجر بينها وبين الرجل. ولا يزال التمييز ضد المرأة قائما رغم أن معدل التحاقها بالتعليم الجامعي يفوق معدل التحاق الرجل به في الكثير من البلدان. ولئن وجدت في كثير من البلدان آليات لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، فإن السياسات والآليات الموجودة لزيادة حظ المرأة من مناصب صنع القرار في الحياة الاقتصادية قليلة، ولا سيما في القطاع الخاص. وشدد المشاركون على الحاجة إلى تنظيم برامج للتدريب والتطوير الوظيفي من أجل المرأة للحد من التفاوت القائم ولتحقيق التوازن بين الجنسين في عمليات صنع القرار الاقتصادي.

١٠ - وأوضح المشاركون أن مشاركة المرأة في صنع القرار يمكن أن تعزز المساواة بين الجنسين في الاستفادة من نواتج السياسات العامة. وقد ساهم شغل النساء لمناصب صنع القرار على كافة المستويات في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال مساهمتهن في صياغة وتعديل الدساتير وحذف الأحكام التمييزية من المدونات القانونية وتعزيز حقوق المرأة وإنشاء آليات وطنية من أجل النهوض بالمرأة ووضع وتنفيذ سياسات لتحقيق المساواة بين الجنسين وتعميم المناظير الجنسانية في السياسات والبرامج. ويساهم وجود المرأة في

مناصب صنع القرار في اعتماد صياغات لغوية تراعي الفوارق بين الجنسين وتهيئة بيئات عمل مؤاتية، بما يشمل توخي المرونة في تحديد ساعات العمل ومواقيت الاجتماعات. ويلزم إجراء المزيد من البحوث لتقييم أثر وجود المرأة في مناصب صنع القرار على تطور المؤسسات.

١١ - غير أن تزايد وجود المرأة في دوائر صنع القرار لا يضمن تلقائيا الاهتمام بتحقيق المساواة بين الجنسين في العمليات السياسية. فزيادة عدد النساء في دوائر صنع القرار يجب أن تكمله زيادة في المسؤوليات التي تضطلع بها وفي القدرة على التأثير على صنع القرار. ومن المهم زيادة عدد النساء في المناصب القيادية من أجل ضمان التأثير الإيجابي على وضع السياسات وتنفيذها.

١٢ - وشدد المشاركون على أهمية توفر الإرادة السياسية والمساءلة لضمان مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في صنع القرار وتغيير ما تفضي إليه السياسات العامة نتيجة تعميم المنظور الجنساني. واعتبرت الضغوط التي تمارسها المنظمات النسائية آلية فعالة لشحذ الإرادة السياسية. وتبدى اتفاق واسع في الرأي بشأن الحاجة إلى رصد موارد كافية، مالية وبشرية على السواء، من أجل الوفاء بما التزمت به الحكومات من جهود لتعزيز المساواة بين الجنسين في عمليات صنع القرار. ويلزم زيادة الاستثمار في مجالات عدة من بينها توفير التعليم والتدريب وبناء القدرات للنساء الراغبات في الترشح لمناصب تشغل عن طريق الانتخاب، كما للفائزات منهن.

١٣ - ومن بين العقبات الكؤود التي تعترض تمثيل المرأة ومشاركتها وممارستها عملا قياديا إقصاء النساء من قطاعات مثل سياسات الاقتصاد الكلي والسلوك الدبلوماسي ووضع السياسات الخارجية؛ وعدم وجود بيئة مؤاتية في المؤسسات السياسية، مثل البرلمانات والمجالس التشريعية؛ وعدم المساواة في تقاسم المسؤوليات المتزلية؛ وانعدام السياسات التي تحقق التوازن بين العمل والحياة، التي تشمل منح الإجازات الأبوية ووضع ترتيبات عمل مرنة؛ والفقر واستمرار الأفكار النمطية.

١٤ - وتبقي الأفكار النمطية السائدة على التمييز ضد المرأة من حيث تقلد وظائف صنع القرار. وهي تساهم فيما يعرف بظاهرة السقف الزجاجي الذي يمنع المرأة من الوصول إلى مراكز صنع القرار العليا. والتمييز غير المباشر، وليس التمييز المباشر، هو ما يعرقل مشاركة المرأة في صنع القرار في بعض البلدان. وإن ترويج وسائل الإعلام وحملات التوعية العامة للمرأة القائمة على أنها قدوة تحتذى، من شأنه أن يشجع المرأة بشكل واضح على أن تتنافس على شغل المناصب العامة أو المناصب العليا في القطاعين العام والخاص على السواء. وقد تبين أن مفهوم بناء كتلة حاسمة من القيادات النسائية أداة فعالة لتعبئة صفوف في بعض

السياقات. وتوجد حالات أثرت فيها مجموعة قليلة من القيادات النسائية القوية تأثيرا كبيرا على السياسات العامة.

١٥ - ومن بين العوامل التي ساهمت في زيادة عدد النساء في دوائر صنع القرار وجود بيئة تشريعية وسياسية مؤاتية، وجهود الدعوة التي تمارسها الحركة النسائية، واعتماد نظام الحصص في الانتخابات وحجز المقاعد، وتأثير الصكوك الدولية مثل منهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

١٦ - وأقر الكثير من المشاركين بأن نظام الحصص الذي يقصد به الالتزام بترشيح نسبة معينة من النساء في الانتخابات العامة، قد أصبح أشيع الآليات المستخدمة لتيسير دخول المرأة إلى دوائر صنع القرار على كافة المستويات. وفي الوقت الراهن، يطبق ٨٠ بلدا تقريبا نوعا من أنواع نظم الحصص الانتخابية، بما يشمل حجز المقاعد أو تخصيص حصص للمرشحات أو إقرار الأحزاب طوعية لحصص محددة. وقد استخدم نظام الحصص بنجاح في الكثير من الدول الخارجة من صراعات لتوسيع دائرة التمثيل السياسي للمرأة. ولكن ينبغي استكمال نظام الحصص بتدابير أخرى، مثل تنظيم برامج توعية وتدريب للمرأة وهيئة بيئات مؤاتية تراعي الفوارق بين الجنسين. وأعرب بعض المشاركين عن القلق من احتمال أن يؤدي استحداث نظام الحصص إلى تحويل مشاركة المرأة إلى مشاركة رمزية ليس إلا.

١٧ - واعتبر المشاركون أن وجود الأحزاب السياسية عامل حاسم في تحديد معدل التقدم على درب النهوض بالمرأة في الحياة السياسية. ويمكن لسن أحكام تشريعية بشأن المرشحات أن يؤدي إلى زيادة عددهن، لكنه قد لا يؤدي إلى انتخابهن. فالمرأة عادة ما تحصل على نصيب أقل من التمويل، ولا وقت كافيا لديها لحملاتها الانتخابية، كما أنها تجدد في الأفكار النمطية عائقا يقلل من إمكانية منافستها على المناصب. وينبغي زيادة تمويل الحملات الانتخابية للمرأة وتنفيذ تدابير أخرى لضمان توسيع دائرة تمثيلها.

١٨ - وأكد المشاركون ضرورة تعزيز قدرة الآليات الوطنية المعنية بتحقيق المساواة بين الجنسين وتوثيق تعاونهما مع النساء اللواتي يشغلن مواقع صنع القرار في الهيئات الحكومية والتشريعية. ومن شأن هذا التعاون أن يساهم في تحديد الأولويات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية من منظور جنساني وإدراج قضايا جديدة في جدول الأعمال السياسي الذي يجسد ويعالج الشواغل والقيم والخبرات النسائية تحديدا. واتفق المشاركون على أهمية تعزيز التحالفات الاستراتيجية بين سائر أصحاب المصلحة، بمن فيهم المجتمع المدني والجماعات والشبكات النسائية؛ وتنفيذ حملات تناصر توسيع دائرة مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار على كافة المستويات.

١٩ - ويمكن تعزيز التقدم المحرز وتشجيعه بإشراك الرجل، ولا سيما في مناقشة الأفكار النمطية الجنسانية التي تشمل الأفكار النمطية عن أدوار الرجل والمرأة في الأسرة والحياة المهنية.

٢٠ - وأكد المشاركون الحاجة إلى تعزيز القاعدة المعرفية بشأن حالة المرأة في عمليات صنع القرار على كافة المستويات وفي كافة المجالات من خلال تحسين جمع البيانات التي تشمل الإحصاءات المصنفة حسب الجنس وزيادة الاستثمارات في مجال البحوث.